Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(8), June 2018

Received/Geliş 12/5/2018 Article History
Accepted/ Kabul
5 /6/2018

Available Online / Yayınlanma 10 /6/2018

الرعاية المجتمعية للمسنين في الجزائر بين معطيات الواقع وتحديات المستقبل
د. مسيرة لغويل
د. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش
(جامعة تبسة) / الجزائر
(جامعة باتنة 1) / الجزائر

الملخص

تمثل الرعاية المجتمعية في العصر الحديث مدخلاً مهماً في عملية التنمية بكل أبعادها ومجالاتها، وهي حسرٌ يمكن الوصول من خلاله إلى الرفاهية المجتمعية، وتتعدد مجالات الرعاية المجتمعية والفئات المستهدفة لها، منها الرعاية المجتمعية للمسنين. لذلك تسعى هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على عتبات الواقع، وأبرز التحديات المستقبلية للرعاية المجتمعية للمسنين في المجتمع الحزائري ، كما ترنو الدراسة إلى محاولة تقديم وصف سوسيولوجي متمثلاً بتأملات راصدة للتوصيف المزمع صياغته من خلال الإنجازات التي أنجزها القطاع العمومي في هذا المجال. ترتكز منهجية الدراسة بالاعتماد على المنهج الوثائقي للوصول إلى النتائج الاستقصائية ضمن ثمرة من الأهداف تتمخض عن أهم التوصيات العملية استناداً لنتائج البحث المستخلصة.

الكلمات المفتاحية: الرعاية المجتمعية - المسنون - النسق القيمي - المحتمع الجزائري. المنهج الوثائقي.

Community Care for the Elderly in Algeria Between Reality Data and Future Challenges

Dr. Samira Laghouil Dr. Ahmed Abdel Hakim Ben Algeria Baatouche(University of

(University of Tebessa) /

Batna 1) / Algeria

Abstract:

Community care in the modern era is seen an important entry point in the development process in all its dimensions and fields. It is a bridge through which community welfare can be reached. There are many areas of community care and different targeted groups; one among which is the community care for the elderly. Therefore, the present research paper seeks to identify the thresholds of reality and highlight the future challenges for the care of the elderly in the Algerian society. The study also aims at presenting a sociological description mirrored in the form of some observed reflections on achievements of the public sector in this field.

The methodology of the study is based on the documentary approach to reach the results of the survey within a set of objectives derived from the most important recommendations, which are based on the results of the research.

Key words: Community care - the elderly - the value system - Algerian society - the documentary approach.

المقدمة:

لقد اهتمت المواثيق الدولية بالمسنين، وعلى وجه الخصوص بعد تزايد عددهم حول العالم، سعياً لمواجهة المشكلات التي تتعرض لها هذه الفقة، فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إن الأول من أكتوبر (تشرين الأول) من كل عام هو «اليوم الدولي للمسنين»، وفي سياق خطة العمل نصّت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالمسنين على الالتزام باتخاذ إجراءات تأطيرية على جميع الأصعدة، بما فيها الصعيدان الوطني والدولي في ثلاثة اتجاهات ذات أولوية، هي: كبار السن والتنمية، وتعزيز الصحة والرفاه في السن المتقدمة، وضمان بيئة ملائمة وداعمة. كما عقدت الجمعية العامة في عام 1982م الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة التي تمخضت عن «خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة» وصادقت الجمعية العامة على هذه الوثيقة المهمة، التي تُعدّ مرشداً مفيداً حداً للعمل، لأنحا تبيّن بالتفصيل التدابير التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها من أجل المحافظة على حقوق المسنين في إطار الحقوق التي أعلنها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، وهي تتضمن 62 توصية يتصل كثير منها اتصالاً مباشراً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتدعو الخطة إلى إجراءات محددة بشأن قضايا مفصليّة، مثل الصحة والتغذية وحماية المستهلك المسن، والإسكان والبيئة، والأسرة والرعاية الاجتماعية والعمل، وضمان الدخل والتعليم، وجمع بيانات البحوث وتحليلها.

تزايد الاهتمام بفئة المسنين، وعُقدت عدة مؤتمرات دولية ووطنية حول رعاية المسنين احتياجاتهم المتعددة الأبعاد ، إلا أن معظمها مؤقت، مرتبط باليوم العالمي للمسنين فقط، وإذا كانت الرعاية التي يريدون الوصول إليها تتركز على النواحي المادية فقد ظهر ما يُسمى بنظام التقاعد، ونظام التأمينات والضمان الاجتماعي، كما تم تخصيص عام 1999م سنة دولية للمسنين بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل بحث قضايا المسنين ومناقشتها ومعالجة مشاكلهم. لقد تكتّفت الجهود والتطلّعات في هذا الجانب، إلا أنها أغفلت جانباً مهماً نابعاً من خصوصية مجتمعاتنا العربية والإسلامية؛ وهو الجانب الروحي الذي يُعدُّ هو الحياة بالنسبة لهذا المسنّ؛ فالدين الإسلامي لم يغفل هذه الناحية في مسيرته التربوية والحضارية، فقد أعطى المسنّين حقوقهم من الرعاية والتوصية، وتقرّرت واجبات على المحتمع تجاه احترام المسنّ، وتوطيد رؤية كفيلة بأن نرعاهم حقّ رعايتهم.

إن قضية المسنين قضية عالمية، فهي من القضايا الإنسانية والاجتماعية متعددة الجوانب والأبعاد، فرضت نفسها في الوقت الراهن على جميع المجتمعات على اختلاف درجة تقدّمها ورقيّها، وإن معالجة هذه القضيّة ينبغي أن تكون جزءاً من السياسة العامة للرعاية الاجتماعية للدولة، وليس سياسة منعزلة عنها؛ إذ ينبغي استمراريتها على نحو تفعيل الدور المناسب لكبار السن في حياة المجتمع لتمكين هذه الفئة من الإحساس بوجودها وانتمائها وفقاً لإمكانياتها وقدرتها، بالإضافة إلى ضرورة مواجهة قضايا المسنين، ليس على أنها نوع من البرّ والاحسان، بل اعتبارها إلزاماً على المجتمع بكل فئاته ومؤسساته.

أولاً - دواعي البحث:

لم يأت اختيار هذا الموضوع بطريقة اعتباطية، بقدر ما أملته أهمية الموضوع وراهنيته التي تتجلى فيما يلي:

- التحول السوسيو ديمغرافي للمجتمع الجزائري وآثاره السوسيو اقتصادية.
- القيمة التي يمكن أن يقدمها الأشخاص المسنون للمجتمع على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي (باعتبارهم رأسمال بشري- اجتماعي- ثقافي)

- ما يشهده المحتمع من إفرازات جاءت نتيجة تطور الحياة وتداخلها وتفكّك أواصر العلاقات الاجتماعية إلى درجة يتذمّر فيها بعضهم و يشعر بالملل من وجود مسن داخل الأسرة، ويفضّل أن يودِعه في دور المسنين.
- السب الأخر الذي دفعنا لاختيار الموضوع يتمثّل في الحاجة لهذا الموضوع الاجتماعي الإنساني الحقوقي الحيوي؛ لأن الشيخوخة مرحلة حتمية قد يصل اليها كل إنسان، وهذا ينطبق عليه قوله سبحانه: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَأُولُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [سورة: ال عمران، الآية:140].

ثانياً - مشكلة البحث:

المسنون طاقة وثروة تنموية لا يستهان بحا إذا أحسن استغلالها واستثمارها، فهم ليسوا عبئاً وعالة على الأسرة والمجتمع، وكل مسنً له ظروفه وأوضاعه وحاجاته الخاصة التي تحدّد الطريقة المثلى للتعامل معه بما يناسب إمكاناته وقدراته. علينا إدراك حقيقة مهمة، وهي أن مجرد شعور المسنين بالبطالة والعجز والاعتماد على الآخرين، هو الذي يساعد في تردّي أوضاعهم في الكثير من المجتمعات والدول، لهذا من المهم أن ننظر إلى المسنين على أنهم عطاء ونشاط متحدد لا يتوقف، وأننا ملزمون بتحفيز طاقاتهم الإيجابية حتى لا يصابوا بالكثير من الأمراض الجسدية والنفسية. على سبيل المثال لا الحصر، إن حالة تقاعد المسن عن العمل الرسمي يجب أن يُنظر إليها على أنها مرحلة إيجابية نشطة جديدة في حياته، تحرره من قيود والتزامات العمل والوظيفة، وتطلق قدراته وطاقاته وإمكاناته التي ينبغي العناية بحا بما يعود عليه وعلى أسرته وجمعه وأمته بالنفع والفائدة، ولن يحدث هذا إلا إذا تغيرت نظرتنا للمسنين، ووجدوا الرعاية المناسبة واللائقة من الأفراد والمجتمعات التي تؤهلهم للقيام بأدوارهم المهمة المطلوبة، وذلك من خلال توفير الأطر الأساسية العامة المناسبة التي تُبنى عليها خطط الرعاية المتكاملة؛ لكي يستمر المسنون في عطائهم والقيام بدورهم المطلوب، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتناسب معهم انطلاقاً من ظروفهم وأوضاعهم اجتماعياً وشعياً،

يحتاج المسن للرعاية، وعليه تمثّل الرعاية المجتمعية في العصر الحديث مدخلاً فائق الأهمية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، وهي جسر يمكن الوصول من خلاله إلى الرفاهية المجتمعية؛ إذ تتعدد مجالات الرعاية المجتمعية والفئات المستهدفة لها، منها الرعاية المجتمعية للمسنين. على اعتبار أن التغيرات المجتمعية التي لحقت بجميع المجتمعات قد أدت إلى تقلّص شكل الأسرة الممتدة، الأمر الذي باعد بين الأبناء والآباء، وبالتالي تقلص الرعاية الأسرية للوالدين، وكل ذلك يزيد من أهمية الرعاية المجتمعية لكبار السنّ، وتفعيل برامج رعاية مجتمعية لمم، تكون ذات ضوابط ودراسة وخطط تتمظهر في برنامج عمل فاعل يؤدي المهمة، ويتحدد باستمرار مع تحدّد وتنوّع الحالات بالارتحان للواقع والحال على كافة الأصعدة؛ إذ لابد وأن تتفق مع الاحتياجات الإنسانية المشتركة لكبار السن مع الارتكاز على المبادئ الأساسية للخدمات الاجتماعية المقرّرة.

يمكن أن نستجمع القول: إن الرعاية المجتمعية للمسنين تطرح نفسها بإلحاح كبير على العقل العلمي، وتتحدى مواجهتنا لها للتعرّف على طبيعة هذا الواقع، وفي هذا المستوى تتولّد أمام العقل منظومة من الأسئلة هي بدورها تومض إلى ما بيّناه من نقاط، وهذه الأسئلة هي: 1- ما واقع الرعاية المجتمعية للمسنين في الجزائر؟

2- ما هي المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى الكفاءة لرعاية المسنين (الرعاية الأسرية، الرعاية المؤسسية)؟. من خلال طرح هذه الأسئلة سنكون أمام مواجهة علمية اجتماعية، يتحتم علينا خلق منظمة جديدة داخل المنظومة الراهنة، وإعادة صياغة برامج رعاية تصبّ كلّها فيما بدأنا وأشرنا إليه من أهداف وتطلعات.

ثالثاً - أهمية البحث:

يشكل هذا البحث أهمية خاصة في حقل علم الاجتماع؛ فمن المؤكد أنه ليس حقلاً معرفياً ينظر للواقع من دون أن يلفت إلى ضرورة تغييره، لأن قيمة أي علم تكمن في قدرته على التعامل مع ظواهر ومشكلات الواقع فهماً وتفسيراً وتغييراً، لذلك ارتأينا شرح أهم العناصر المميزة لنموذج الرعاية المجتمعية للمسنين وعلاقة ذلك بالأداء الحكومي في الجزائر، وكيف أن الرعاية المجتمعية لم تعد مجرد خدمات تقدم لهذه الفئة، بل برامج وسياسات هدفها الرئيسي التنمية المجتمعية.

رابعاً-أهداف البحث:

ينطلق البحث من هدف رئيسي يتمثل في شرح انتقال المجتمع الجزائري في النظرة المجتمعية للرعاية المتأصلة في القيم والعادات والتقاليد، إلى الدور المؤسسي المنظم لرعاية للمسنين، ولتحقيق هذه الهدف يمكن أن يقسم إلى أهداف فرعية:

- توضيح مسار الرعاية المجتمعية للمسنين في الجزائر والتغيرات في النسق القيمي للأسرة الجزائرية.
 - إبراز جهود الدولة الجزائرية عبر مؤسساتها في توطيد مبادئ الرعاية المجتمعية وترسيخها.
 - الرهانات و التحديات التي تواجه الجزائر في مجال الرعاية المجتمعية للمسنين.
 - خامساً منهج البحث:

إن أي بحث علمي لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرغوبة دون السير وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة مشكلة محل بحث، وتم الاعتماد على المنهج الوثائقي وهو عبارة عن نمط من الأبحاث يقوم الباحث فيه بجمع المعلومات والوثائق حول الموضوع الذي يقوم ببحثه، وذلك من خلال عودته إلى عدد من المصادر والمراجع الموثوقة ليستقي منها المعلومات الدقيقة المتعلقة بالبحث، والتي تسهم في الوصول إلى النتائج التي يسعى الباحث لتحقيقها من بحثه.

سادساً - المفاهيم المُشكلة لبنية البحث:

1- مفهوم الرعاية المجتمعية في اللغة والاصطلاح:

كلمة الرعاية لغويا مشتقة من الفعل رعى، بمعنى راقب وحفظ، قال ابن فارس: رعى: الراء والعين والحرف المعتل أصلان، أحدهما المراقبة والحفظ والأخر الرجوع. وأرعيته سمعي: أصغيت إليه، والوالي يرعى رعيته أي حفظهم والرعاية حرفة الراعي.» 1

أما اجتماعي/ مجتمعي فأصلها جمع: جمع الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء، يقال جمعت الشيء جمعاً. والجمع السم جماعة من الناس، والجمع المجتمعون، وجمعة جموع...والمجمع يكون اسماً للناس وللموضع الذي يجتمعون فيه.»²

أما اصطلاحاً فيُعدُّ مصطلح الرعاية المجتمعية من المصطلحات الحديثة التي تباينت التعريفات المقدمة لها، بتباين واختلاف إيديولوجيات المختصين والمهتمين بها، ويمكن رصد أهم هذه التعريفات فيما يلي:

¹ معجم مقاييس اللغة، أب الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، ص. 409.

² لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، دار المعارف، القاهرة، ص. 680.

- أشار ريد Reid إلى أن الرعاية في جانبها المجتمعي « تغيير شامل ومتسع في نفس الوقت وغاليا ما يحدد على أنها أنشطة منظمة وتدخلات مهنية تقترح سياسات وبرامج كاستجابة للمشكلات الاجتماعية التي يتعرف عليها أو لتحسين أحوال المعرضين للخطر، كما أنها تمتم بالتنظيم المناسب للعلاقات بين الجميع.»
- « هي نسق منظم من الأجهزة الحكومية والأهلية التي تضم عديداً من المتخصصين الذين يسعون لتوظيف طاقات المجتمع وأفراده، واستثمارها لتوفير الخدمات والبرامج التي تساعد الإنسان على اشباع احتياجاته، ومواجهة مشكلاته أو الوقاية منها، وتنمية قدراته بحدف تحسين أحواله الحالية والمستقبلية في إطار قانوني تشريعي على أساس من العدالة والتكافل الاجتماعي.» من خلال هذه التعريفات يمكن القول: إن الرعاية المجتمعية التي نقصد بها في هذا البحث هي نموذج الرعاية الأسرية والمؤسسية التي توجد بالمجتمع الجزائري والهدف منها هو حماية للمسنين في كافة المجالات.

2- مفهوم المسن في اللغة والاصطلاح:

« استعمل العرب كلمة (المسنّ) للدلالة على الرجل الكبير الذي أتى عليه الدهر وطعن في السن. كما تستخدم العرب ألفاظاً مرادفة للمسن فتقول: (شيخ) وهو من استبانت فيه السنّ وظهر عليه الشيب. وبعضهم يطلقها على من جاوز الخمسين. وقد تقول: (هَرِم) وهو أقصى الكبر. كما يطلق علماء اللغة لفظ (العجوز) على المرأة والرجل إذا ما كبروا. وعجز عن الشيء أي ضعف ولم يقدر على فعله. ويقال: امرأة عجوز أي مسنة.»⁵

« ليس من السهل الإحاطة بمفهوم الأشخاص المسنون، فهو مفهوم يحيل إلى السن بطبيعة الحال، كما يحيل إلى هشاشة هذه الفئة العمرية كذلك، وهي هشاشة تتعدد وتتنوع عواملها، فإن هناك عدة مصطلحات تستعمل للإحالة إلى هذه الفئة غير المتجانسة، والتي تضم أشخاصاً لا يتطابقون تمام التطابق، فقد يطلق عليهم اسم كبار السن، أو الكهول، أو العجزة أو الشيوخ، ومع ذلك ليس ثمة تعريف يحظى بالإجماع، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد الدولي.»

في الاصطلاح يختلف تعريف المسن تبعا للتخصص العلمي الذي يتعامل مع المسنين فكل تخصص يعرف المسن من منظور المظاهر التي تعنيه:

« فمن المنظور الطبي: المسن هو من حدثت له تغيرات فسيولوجية نتيجة لتقدمه في العمر غير قابلة للرجوع.

*ومن المنظور النفسى: المسن هو الذي لا يستطيع عند تقدمه في العمر أن يتوافق بطريقة ناجحة.

*ومن المنظور الاجتماعي: المسن هومن بلغ سن الشيخوخة، وفقد مكانته والفاعلية الاجتماعية ليواجه مرحلة الضعف بينه وبين المجتمع الأسري أو المجتمع الخارجي.

*ومن المنظور القانويي: المسن من بلغ ستين أو خمس وستين سنة فأكثر.

5رعاية المسنين في الشريعة الإسلامية والتشريعات الدولية: سري زيد الكيلاني، محمد سري الكيلاني، متاح [على الخط المباشر]. على الرابط التالي: 672_373. http://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/1018 زيارة يوم 28 مارس 2018 ،في الساعة: 8.00. ص-ص. 373_373.

6 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الأشخاص المسنون في المغرب، متاح على الرابط المباشر [www.cese.ma]، مطبعة سيباما، 2015،ص.11

³ مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرفاهية، بول سبيكر، ترجمة: حازم مطر، مطبوعات المركز الوطني الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2017، ص. 4 مقدمة في الرعاية الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج عربية ومصرية، ماهر أبو المعاطى على،دار الحصري، القاهرة، 2004، ص.17.

وعليه يمكن القول أن المسن هو الفرد البالغ من العمر من 60 إلى 65 عاماً فأكثر، والذي وصل إلى مرحلة من العمر تجعله غير قادر على الإنجاز والابتكار، لظروف صحية وبيئية ونفسية تحول دون تحقيق ذلك.»⁷

ويجب التعامل مع المسنّ بالنظر إلى جانبين:

- جانب الضعف الذي يستلزم رعاية
- وجانب الخبرة التي يجب عدم التفريط فيها بل الاستفادة منها.

وقد قسم (الباز 2004،) مرحلة كبر السن إلى أربعة مراحل فرعية وهي:

- 1- صغار المسنين: the young old (60-60 سنة) وهذه الفترة تبدأ النقلة والتغيرات التي تحصل للفرد فالقوى الجسمية تبدأ في الانخفاض ويكون المسن أقل نشاطاً وأكثر اعتماداً على غيره.
- 2- أواسط المسنين the middle aged old (79-70 سنة) وهذه المرحلة تتصف بالمرض والضعف الصحي والجسمي والجسمي والشعور بعدم الراحة
- 3- كبار المسنين the old-old (89-80 سنة) في هذه المرحلة يعاني هؤلاء من صعوبة التكيف والتفاعل مع البيئة المحيطة بحم.
- 4- الطاعنين في السن the very old-old $_{0}$ وسنة) تحدث تغيرات أشد من المراحل السابقة وهي تحدث تدريجياً وعلى فترة طويلة من الزمن، وإذا تحاوز المسن بنجاح الأزمات والتغيرات التي تحدث في المراحل السابقة، فإن هذه المرحلة ستكون ممتعة وهادئة.»

وبعد عرض التعريفات والتصنيفات المختلفة للمسن، نحد أن كل حقل معرفي اهتم بجانب من جوانب شخصية الإنسان، فجاءت التعريفات مختلفة بحسب الاختلاف بين العلوم التي حددت مفهوم المسن؛ لذلك وفي ضوء ما سبق فإن هذا البحث يعتمد المفهوم التالي للمسن: بأنه الشخص - ذكراً كان أم أنثى - الذي سنه من 65 سنة فأكثر، ويكون محتاجاً إلى رعاية مادية وروحية.

سابعاً - النسق القيمي والنموذج الجديد للأسرة الجزائرية:

لقد شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تغيرات وتحولات للعديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والسياسية والثقافية سرّعت بتحول المجتمع الجزائري من التقليدي إلى العصري الحديث، عبر مختلف ومؤسساته الاجتماعية، وتأثرت وضعية المسن داخل مختلف الأنظمة الاجتماعية ككل والأسرة بصفة خاصة، وفقد المسن من خلالها الكثير من أدواره ومكانته الاجتماعية التي كان يتمتع بها في الأنظمة التقليدية، فقد استبدلت مثلا القبيلة التي كانت تحكم لكبار السن بالإدارة الرسمية (البلدية، الولاية)»

إن النموذج الجديد للأسرة الجزائرية الذي ارتسمت ملامحه بشكل جلي في الوقت الراهن، أفقدها الكثير من خصائصها التقليدية سواء من حيث البنية أو الوظيفة، فعلى الرغم من كونما أكثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية تأثيراً في الفرد وتنشئته على قيم ومعايير المجتمع، إلا أن بنيتها فقدت النمط التقليدي الذي يجعل العائلة مفهوماً يجمع بين عدة أسر ويجعل من التراتبية في العمر معياراً للاحترام وتحديد الأدوار

9 le société algérienne en transition. Mostapha boutefnouchet ;Alger :OPU ;2004 ;p.159

⁷ رعاية المسنين بين العلوم الوضعية والتصور الإسلامي، مصطفى محمد أحمد الفقى ،المكتب الجامعي الحديث، جامعة الأزهر، القاهرة، 2008 ص-ص-25-25.

⁸ تطوير خدمات الرعاية الصحية للمسنين في المملكة العربية السعودية ،راشد بن سعد الباز: ، دراسة من منظور اجتماعي، الطبعة الأولى ، 2004، ص. 26.

والوظائف داخلها .أما وظيفتها فهي تبعاً لبنيتها ، تقتصر على تربية الأبناء وتأمين احتياجاتهم ولا نكاد نجد أسرة تجمع بين الجد والجدة والأولاد.

إن النسق القيمي الذي اهتر بفعل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانفتاح على المجتمعات الغربية إعلامياً وثقافياً، أثر كثيراً على الأدوار والوظائف داخلها، كما أثر على قيم الطاعة والولاء داخل الأسرة الجزائرية، والتي إلى وقت قريب كان المسن فيها مرجعية الصغار ومصدر الأمر والنهي، وفي عائلات تضم عديد الأسر نجد المسن محل تقدير ووقار ومصدر استشارة ورأي.

ونظراً للتغيرات الدولية ، وبعد الانفتاح على كل الجالات فقدت العائلة كنمط مؤسساتي القيم الداعمة لها واهتزت منظومة القيم فيها، وأضحت الفردانية والأنانية واللامبالاة وحب الملكية والتحرر وتحقيق الذات والسعي لتحقيق النجاح الاجتماعي بأي وسيلة بديلاً عن التضامن والتماسك الاجتماعي ، ما مهد لاندثار النمط التقليدي للأسرة، مقابل نمط جديد تعمل فيه المرأة والرجل معاً من أجل تأمين الاحتياجات الأسرية.

وفقا لتلك التحولات فقد المسنون مكانتهم وأدوارهم بل أصبحوا في بعض الأحيان يشكلون عبئاً على الأبناء داخل الأسر التي ينتمون إليها، وهو ما جعل الدولة تفتح دوراً للعجزة والمسنين والتكفل بهم، وكأن الدولة أصبحت تقوم بإحدى الوظائف التي كانت تضطلع بها الأسرة الجزائرية.

لقد تحول وضع المسنين في مجتمعنا وتدهورت مكانتهم وتقلصت وظائفهم، فمن دورهم القائد في المجتمع والأسرة خاصة في المناطق الريفية، والمكانة التي يحظون بما من تبحيل واحترام ودورهم في حل النزاعات وإحداث الصلح بين أفراد المجتمع والفصل في الخصومات كحال " الأعيان" أو " الجماعة" التي يلتقي فيها كبار القرية ومسنيها لمعالجة القضايا الخاصة بقريتهم ومشاكلهم، أي تقر في بعض الأحيان عقوبات على أفرادها الخارجين على عرفها وعاداتها وتقاليدها.

فالمسن يعتبر قائداً روحياً ومسؤولاً على أسرته وإعالتها، وهو بذلك يجد كل الاحترام والتقدير ويمارس أدوراه وهو يمتلك سلطة مستمدة من مكانته الاجتماعية المدعومة بنظام القيم السائد في المجتمع، وبالتالي لم تكن تطرح فئة المسنين في المجتمع الجزائري كفئة تحتاج للتكفل وإلى مؤسسات ترعاها، نظرا لدورها القائد في المجتمع والحفاظ على قيمه.

لكن مع ما ذكرناه من تغيرات طرأت على النسق القيمي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، أصبح المسن خاصة بعد التقاعد يحس بالاغتراب واللامعني واللاجدوي.»

ثامناً - السياقات الديمغرافية الجزائرية للمسنين:

شهدت الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية والأجنبية تطوراً وزيادة في عدد المسنين الذين ما يفوق سنهم 65 سنة حسب ما يبينه الجدول الموالي:

حدول رقم(1) يوضح عدد المسنين من سنة 1996 إلى تنبؤات 2020

2020	2010	2008	1998	1996	السنة
2913524	1968603	1584097	1298573	543700	العدد

¹⁰ المسن في الأسرة الجزائرية، حاجات متجددة ومشكلات متعددة، جمال تالي، مجلة التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص-ص. 252-252

المصدر: المركز الوطنى للإحصاء، الجزائر.

ولقد سجلت الجزائر تزايد في عدد المسنين، البالغين ستين سنة فأكثر من 8,5 % إلى 8,7 % ما بين سنتي 2014 و 2015 أي ما يعادل 3484 نسمة منهم 3484 في الفئة البالغين 80 سنة فأكثر.»

جدول رقم (2) يوضح العمر المتوقع عند سن +60 حسب النوع في الجزائر

التغير								
	العمر المتوقع عند سن +60							
2050/2045 2015/2010	2050/	2045	2030/2025		2015/2010			
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
3.4	2.8							
		25.7	23.7	24.3	22.3	22.3	20.9	

للصدر: Un Depertment Of Economic And Social Affairs ;Population Division ;Profile Of Ageing ;2015

بحلول 2050/2045 ستكون الزيادة في متوسط العمر عند سن +60 زيادة قدرها 6 سنوات ، كما أن زيادة العمر المتوقع عند سن الستين لها تأثيرها في الهياكل الأسرية والعلاقات بين الأجيال، وربما تؤدي إلى نشوء أدوار مستحدثة داخل الأسر.

تاسعاً - جهود الدولة الجزائرية عبر مؤسساتها في توطيد مبادئ الرعاية المجتمعية وترسيخها والتحديات المستقبلية لها:

أبرمت في الجزائر اتفاقية لإنشاء مؤسسات التكفّل الاجتماعي بالأشخاص المسنين بين وزارة التضامن والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تخص إنشاء مؤسسات الشباب، والتوقيع على اتفاقية بين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تخص إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في مجال التكفل الاجتماعي بالأشخاص المسنين.

وتهدف هذه الاتفاقية التي تزامنت مع الاحتفال باليوم الوطني المسنين الموافق ل27 أبريل من كل سنة إلى تحديد مجالات للشراكة والتعاون بين المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الاحتماعي والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وكذا تطوير وترقية المشاريع والاستثمارات في مجال الخدمات الاحتماعية الخاصة بمذه الفئة .

• إطلاق حدمة الاستقبال النهاري للمسنين بمراكز الأشخاص المسنين

وفي نفس السياق تم الإشراف من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على إطلاق حدمة الاستقبال النهاري للمسنين على مستوى مراكز الأشخاص المسنين عبر الوطن. أن هذه الخدمة تحدف إلى خلق نوع من التعاون بين الأسرة ومؤسسات الاستقبال التابعة للوزارة للتكفل بالأشخاص المسنين بالتركيز على أن المسنين الذين تعرف عائلاتهم مشاكل أو صعوبات في رعايتهم طول النهار يتم

¹¹ مكانة المسن في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، سنة 2017 ، ص.

استقبالهم بمراكز الأشخاص المسنين خلال النهار للاستفادة من الخدمات الطبية، كما تكون لهم الفرصة للاحتكاك بأقرائهم. إن هذه الخدمة تم استحداثها عقب التقارير الواردة من مديريات النشاط الاجتماعية ووكالات التنمية الاجتماعية والخلايا الجوارية بالولايات، والتي حثت على "ضرورة إدماج المسنين في جو يسمح للأسرة بالاحتفاظ بالمسن وعدم تحويله إلى دور العجزة".

ومن جهة أخرى توجد إمكانية جمع نزلاء دور المسنين بولايات متجاورة في دار واحدة بالولاية التي يكون فيها الطلب أكبر على هذه الهياكل، وذلك قصد تحويل دور المسنين الأخرى لصالح فئات هشة أخرى مثل المعاقين ذهنيا.

أصدرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، النصوص التطبيقية للقانون رقم 12-10 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، وذلك سعياً منها للحفاظ على التماسك الاجتماعي والتلاحم الأسري، وأوضح بيان لهذه الوزارة اليوم الخميس أنه من بين هذه النصوص، والبالغ عددها تسعة، المرسوم التنفيذي رقم 16-62 المؤرخ في 2 جمادي الأولى 1437 هجري الموافق ل 11 فيفري 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي، وأشار نفس المصدر الى أنه سيتم تنظيم المصلحة المعنية بهذا النشاط على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن بالولايات تحت إشراف المصالح المركزية للوزارة وفي إطار تطبيق مخطط العمل الرامي الى حماية الشخص المسن وضمان رفاهيته، ومن خلال هذا الاجراء تحرص الوزارة على استبعاد لجوء الأطراف في النزاع أو من لهم صلة أسرية بالشخص المعنى الى الهيئات القضائية وتحبيد الحل العائلي والاجتماعي، وتذكر الوزارة في بيانها أن مجمل النصوص التطبيقية لقانون حماية الاشخاص المسنين التي صدرت أو هي قيد الإصدار، تحدف أساساً إلى ضمان ظروف الراحة والرفاهية للأشخاص المسنين المعوزين ومن هم في وضع صعب. أصدرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، النصوص التطبيقية للقانون رقم 12-10 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، وذلك سعياً منها للحفاظ على التماسك الاجتماعي والتلاحم الأسري، وأوضح بيان لهذه الوزارة اليوم الخميس أنه من بين هذه النصوص، والبالغ عددها تسعة، المرسوم التنفيذي رقم 62-62 المؤرخ في 2 جمادي الأولى 1437 هجري الموافق ل 11 فيفري 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي، وأشار نفس المصدر الى أنه سيتم تنظيم المصلحة المعنية بمذا النشاط على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن بالولايات تحت اشراف المصالح المركزية للوزارة وفي إطار تطبيق مخطط العمل الرامي إلى حماية الشخص المسن وضمان رفاهيته، ومن خلال هذا الاجراء تحرص الوزارة على استبعاد لجوء الأطراف في النزاع أو من لهم صلة أسرية بالشخص المعنى إلى الهيئات القضائية وتحبيد الحل العائلي والاجتماعي، وتذكر الوزارة في بيانها أن مجمل النصوص التطبيقية لقانون حماية الأشخاص المسنين التي صدرت أو هي قيد الإصدار، تحدف أساساً الى ضمان ظروف الراحة والرفاهية للأشخاص المسنين المعوزين ومن هم في وضع صعب.

• نموذج جديد للرعاية المؤسسية والأسرية :وهو ما يعرف بترتيب الوساطة العائلية و الإجتماعية

الوساطة العائلية و الاجتماعية إجراء وقائي يرمي إلى تسوية حالات النزاع التي قد تنشب في الأسرة لاسيما بين الفروع و الأصول على حد سواء، قصد تفادي اللجوء إلى المصالح القضائية.

، الإطار القانوني المنظم لهذا الترتيب

- المرسوم التنفيذي رقم 16-62 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 11 فبراير سنة 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم الوساطة العائلية و الاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي.
- القانون رقم 10-12 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، لاسيما المادة 12 منه،

-الهدف من ترتيب الوساطة العائلية و الإجتماعية

يندرج استحداث هذا الترتيب ضمن الاستراتيجيات المنتهجة من طرف وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة الرامية للتكفل بفئة الأشخاص المسنين، لاسيما أولئك المتواجدين في وضعية نزاع و التي يمكن أن تحدد استقرارهم و راحتهم في وسطهم العائلي و يهدف إلى:

- حماية الشخص المسن من كل أشكال سوء المعاملة و الإهمال و التهميش و الإقصاء و التخلي المحتملة بوسطه الأسري.
 - تسوية النزاعات التي يمكن أن تنشب في الأسرة بين الفروع و الأصول على حد سواء.
 - تفادي اللجوء إلى المصالح القضائية التي يترتب عنها تفكك الروابط الأسرية و فقدان تلاحمها.

- الأطراف المعنية بهذا الترتيب

كل شخص مسن يعاني من سوء المعاملة أو التهميش أو الإقصاء أو التخلي من وسطه الأسري.

-الجهات التي يمكنها الإخطار لدى مكتب الوساطة العائلية و الاجتماعية المنصب على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن للولاية

- الأصول أو الفروع أو العائلات
 - الشخص الطبيعي أو المعنوي
- المصالح الاجتماعية أو دور الأشخاص المسنين.

-المهام الموكلة لمكتب ترتيب الوساطة العائلية و الإجتماعية

- متابعة و تقييم عملية الوساطة العائلية و الاجتماعية.
- ضمان المرافقة الاجتماعية للأطراف في حالة النزاع قصد تحقيق الوساطة
 - تقديم اقتراحات لتسوية النزاع
- إعلام الأشخاص المعنيين بعملية الوساطة العائلية و الاجتماعية و نتائجها
 - القيام بالتحقيقات الاجتماعية ذات الصلة بموضوع الوساطة

• دراسة و معالجة الطلبات و الإخطارات و الاقتراحات المتعلقة بالوساطة العائلية و الاجتماعية

-مكان إجراء جلسات الوساطة العائلية و الإجتماعية

يمكن أن تجرى جلسات الوساطة العائلية و الاجتماعية في :

- مقر مكتب الوساطة العائلية و الاجتماعية لمديرية النشاط الاجتماعي و التضامن للولاية.
 - منزل أحد الأطراف المتواجدة في حالة نزاع
 - تنظيم مجريات جلسات الوساطة العائلية و الاجتماعية

يتكفل طاقم متعدد الاختصاصات بتسيير مجريات الجلسات و يضم كل من:

- وسيط اجتماعي
- نفساني عيادي
- مساعد(ة) اجتماعي(ة)

كما يمكن الاستعانة بكل شخص كفء يمكنه المساعدة لتحقيق الوساطة.

- مؤسسات ديار الرحمة
 - الإطار القانويي

المرسوم التنفيذي رقم 02-178 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1423 الموافق 20 مايو سنة 2002 المتضمن إحداث مؤسسات ديار الرحمة و المحدد لقانونما الأساسي.

مهام و صلاحیات مؤسسات دیار الرحمة

- ضمان التكفل الاجتماعي و الطبي و النفسي و التربوي بالأشخاص المسنين عديمي الدخل/ أو بدون روابط عائلية وبالأشخاص المحرومين المصابين بأمراض مزمنة وبالأطفال و الأشخاص البالغين الذين هم في وضعية اجتماعية هشة / أو الذين يواجهون صعوبات نفسية و بكل شخص يحتاج لمساعدة محددة مبرّة قانوناً لفترة مؤقتة لا تتجاوز ستة (06) أشهر.
 - ضمان استقبال و إصغاء و إعلام و توجيه و كذا إيواء و إطعام الأشخاص المذكورين أعلاه.
 - تطوير عمليات الوقاية و التوعية و الإعلام حول الآفات الاجتماعية، عبر ترقية مختلف النشاطات.
 - اتخاذ كلّ التدابير لدى العائلات التي تكفل الأشخاص المذكورين أعلاه و مرافقتهم في تكفلهم هذا.
 - ترقية أشكال المساعدة الأكثر استعجالاً وضرورة لإعادة الإدماج الاجتماعي و المهني.
- جمع المعلومة الخاصة بميدان نشاطها و استغلالها و نشرها، لا سيما تلك المتعلقة بطلبات و إمكانيات إعادة الإدماج واقتراح برامج العمل لتحقيقها.
 - تحليل و متابعة تطور وضعية الأشخاص المقبولين في مؤسسات ديار الرحمة.

- دراسة و اقتراح كل التدابير الأخرى ذات الطابع الاجتماعي أو الاقتصادي التي من شأنها المساهمة في تحقيق استقلالية الأشخاص المذكورين أعلاه في إطار الحياة الجماعية.
 - تقييم برامج إعادة الإدماج و السهر على تنفيذها.
 - المساهمة في النشاطات العلمية المرتبطة بمواضيعها و تطوير علاقات التبادل في هذا الإطار مع الهيئات التي لها مهام مماثلة.
 - القيام بنشر كل دعائم الإعلام و الاستشارة حول المسائل المتعلقة بمجال نشاطاتها.

- تنظیمها و سیرها

يستير على كل مؤسسة دار الرحمة مجلس إدارة و يديرها مدير و تزود بمجلس طبي- نفسي الذي يفصل في مسألة تمديد فترة الإقامة للأشخاص المستقبلين، بعد انقضاء المدة المحددة (ستة (06) أشهر) وتخضع المؤسسات إلى نظام داخلي نموذجي والمحدد بقرار من الوزير الوصي.

- الشروط

لاستقبال الأشخاص المشار إليهم أعلاه، يجب أن يُودع الطلب لدى مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن للولايات التي تتواجد بها المؤسسات و الملحقات.

• دور الأشخاص المسنين

- التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين:

تتوفر وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة على شبكة مؤسساتية تتمثل في 37 داراً للأشخاص المسنين موزعة عبر 30 ولاية. تعد المؤسسات المتخصصة للأشخاص المسنين مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تتمثل مهامها في استقبال الأشخاص المسنين المحرومين و/ أو بدون روابط أسرية، و كذا الأشخاص المسنين ذوي دخل كاف، الذين يساوي أو يتعدى دخلهم الشهري مبلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون و المتواجدون في وضع صعب / أو بدون روابط أسرية.

- مهامها

- استقبال الأشخاص المسنين و ضمان تكفل اجتماعي نفسي ملائم
 - ضمان الإيواء و الإطعام السليم و المتوازن
 - تشجيع العلاقات مع الأسر و محيط المؤسسة
- اقتراح كل النشاطات المشجعة على إعادة الإدماج العائلي للأشخاص المسنين في وضعية إهمال و ضمان مرافقتهم
- اتخاذ كل المساعي و التدابير و الدعم لدى عائلات الاستقبال الراغبة في استقبال الأشخاص المسنين و مرافقتهم في التكفل بمم

الرعاية المجتمعية للمسنين في الجزائر بين معطيات الواقع وتحديات المستقبل د. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش د. سميرة لغويل

المشاركة في تنظيم النشاطات الرامية إلى دعم رفاهية الأشخاص المسنين المستقبلين بالاتصال مع المؤسسات العمومية المعنية و الحركة الجمعوية.» 12

تأسيساً على ما سبق يمكن القول: إن التغير والتحول السوسيو-ديمغرافي في القرن الحالي يجعل من المحتمع الجزائري شأنه شأن بقية المجتمعات يواجه مجموعة من التحديات التي ينبغي التفكير فيها بصورة عقلية ومنطقية، والإعداد لها جيدا لمواجهتها على الصعيد الدولي والوطني، وعلى صعيد الأسرة والمحتمع ومؤسساته المختلفة، وإن الجزائر تولى أهمية بالغة لقضية المسنين، ورسمت السياسات والخطط على المستوى الوطني لتوفير الرعاية والحماية المجتمعية لهم، وتنظر إلى قضية المسنين من منظور حقوقي، وسلطت الضوء على الاحتياجات الخاصة للنساء المسنات من ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتولى اهتماماً لدور الأسرة لرعاية المسنين لأنها هي شبكة الأمان الجتمعي، والوضع السوسيولوجي الجديد يستوجب تبني رؤية جديدة لتعزيز دور الأسرة في رعاية المسنين والوصول إلى جودة الحياة الأسرية والمجتمعية للمسنين. وعلى الرغم من انتشار الكثير من المراكز والمؤسسات التي تعني برعاية المسنين في الجزائر ،وكذلك عقد الكثير من المؤتمرات التي أقرت حقوقهم وأصدرت الكثير من التوصيات المتعلقة ببرامج رعايتهم، فإن هذه البرامج دائماً في حاجة للمراجعة المستمرة، في ضوء تزايد أعداد المسنين، وتعاظم دورهم في مختلف مجالات التنمية، هذا بالإضافة إلى ضرورة النظر لبرامج وأساليب رعاية المسنين من حلال رؤى متكاملة متعددة الجوانب والأبعاد.

كما أن ظاهرة الهجرة جعلت من الجزائر كباقي المناطق العربية من المناطق الأكثر جذباً للهجرة (غير المواطنين بما فيهم اللاجئون والنازحون القسريون والعمال الوافدون وأسرهم)، هذا ما يجعل التحديات المستقبلية لهذا الفئة يجب أخذها بعين الاعتبار .

جدول رقم(3) الأصول الدولية الوافدة إلى الجزائر عند منتصف العام لفئة السكان +60 حسب النوع 2015.

إناث		ور	ذكر	المجموع		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
21.3	33323	18.4	46024	19.7	79347	

المصدر: United Nations ;Department Of Economic And Social Affairs(2015) Trens In International Migrant Stock By Age And Sex; Rev 2015

جدول(4) أعمار فئة المسنين +60 في الجزائر 2050/2000

الجموع	2050			2030			2015			2000		
	70+	65-	60-	70+	65-	60-	70+	65-	60-	70+	65-	60-
100	50	24	26	45	25	30	44	22	34	40	28	32

المصدر: (Undesa.New York.2015) World Population Prospects : The 2015 Revision

¹² وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة الجزائرية، http://www.msnfcf.gov.dz تاريخ الولوج يوم 30 مارس 2018، وفي الساعة 22.00

يستعرض الجدول أعلاه زيادة نسبة أسن المسنين (+70) ضمن فئة المسنين (+60) لتبلغ نحو 44 بالمئة من المسنين في الفترة 2000 من 2015 في الجزائر ، وبحلول 2050 ينتظر لنسبة أسن المسنين(+70) أن تتزايد بمعدل أكبر مما في السابق، بحيث تشكل نحو 50 % من فئة المسنين (+60) في الجزائر .

النتائج والتوصيات:

تأسيساً على ما سبق معاينته، وانطلاقاً من الالتزام المجكم بهذه المسألة (مسألة المسنين)، لابد من حلق البيئة المناسبة لصياغة برنامج رعاية مكتمل، فرعاية المسنين مسؤولية مجتمعية مشتركة تتطلب أولاً ضرورة توجيه رسائل توعية فعالة نحو أهمية تلك الفئة ودورهم وقضاياهم ومشكلاتهم، وأداء بنود التوعية بشكل تتوجه فيه لجميع فئات وأفراد ومؤسسات المجتمع؛ لتغيير نظرتنا السلبية إلى هذه الفئة، ولرفع السوية الالتزامية بالقضايا الإنسانية والأخلاقية المهمة.

كما لاحظنا أن مصادر رعاية المسنين في المجتمع الإسلامي متعددة؛ حيث تبدأ بالأسرة بين ذوي الرحم، ثم المجتمع فالدولة، بينما تقتصر الرعاية في المجتمعات الغربية على الدولة من خلال الرعاية المؤسسية. بيد أن البحث هنا سعى لتوصيف الحالة القائمة في المجتمع الجزائري، رأينا أنه ملتزماً بأخلاقيات دينه وتقاليده وأعرافه في التعامل مع مسنيه، والنتائج التي توصلنا إليها هي أن أداء الدولة، وسهرها على حماية الشخص المسن، وتوفير الوسائل لضمان راحته، وذلك طبقاً للسياسة الاجتماعية القوية التي ترسّخ تكامل الأدوار بين الأسرة ومؤسسات الدولة، وهي الترجمة الفعلية التي تصدر عن تعاطي المجتمع الجزائري مع هذه الحالات، ومن خلال هذا المنظور فإن التكفل بالشخص المسن عبر جميع مراحل الحياة التزاماً دينياً و دولياً وطنياً، يعبّر عن الوعي العميق لأخلاقيات هذه الرعاية، والواجبات الملقاة على عاتقنا تجاهها، فتقديره و احترامه و حمايته تضمن إيصال القيم الدينية و الثقافية المتأصلة في المجتمع الجزائري، فالمسنّ أيقونة لها دلالات عميقة عند الأفراد، و ينظر إليه بصفته حاملاً و مالكاً لإرث ثمين عبر الأحيال.

و بناء على ذلك كان الانسجام العملي بين ثقافة المجتمع، وأداء تفعيل هذه الرؤية المجتمعية إلى أولولة من أولويات الدولة في ضمان حق الرعاية والتكفل بالأشخاص المسنين في الجزائر، فهي الانشغال الهام للسلطات العمومية خاصة، ومؤسسات المجتمع المديي والجمعيات الخيرية بشكل عام؛ حيث يتجسد العمل في سياسة اجتماعية شاملة تليق بمكانة و دور المسن، و ترتكز هذه السياسة أيضا على برامج ملائمة و مكيفة حسب احتياجات وتطلعات الأشخاص المسنين لاسيما المحرومين، و من هم في وضع صعب أو دون روابط أسرية، فتجلّت بذلك العلاقة الوطيدة بين التطلعات، وبين الوضع الراهن للمسنين، كما انبنت في مجملها على إدراك هذا الدور الاجتماعي المهم المخاط بكل الأطراف دولةً وشعباً، وهذا ما يحقق الترابط في الرؤية على كافة الأصعدة.

التوصيات العملية التي تم التوصل إليها يمكن إدراجها فيما يلي

1/ تبني سياسة إعلامية مشتركة تعمل على تأسيس وعي مجتمعي بقضايا المسنين والتفاعل مع التحولات التي يمر بحا المجتمع الجزائري.

- 2/ تضمين المناهج التعليمية، وفي مختلف المراحل الدراسية موضوع توقير المسنين واحترامهم وتقديمهم في كافة مجالات الحياة.
- 3/ إنجاز المزيد من المسوح والدراسات الميدانية في المناطق الحضرية والريفية الجزائرية واصدار بيانات دورية منتظمة حول مختلف جوانب واقع المسنين بغية الاستفادة منها واستثمار نتائجها في عمليات التخطيط والبرامج والرعاية.
- 4/ دعوة مؤسسات التعليم العالي لطرح برامج متخصصة تستهدف إعداد متخصصين للتعامل مع المسنين بحيث يكون تأهيلهم العلمي يتناول الجوانب الاجتماعية والنفسية والصحية للمسنين.
- 5/ تغيير المقاربة المعتمدة في مجال وضع البرامج والسياسات الخاصة بالأشخاص المسنين من مقاربة مبينة على المساعدة إلى مقاربة تنموية تحفز الأشخاص المسنين على الانخراط الفاعل في برامج التنمية.
 - 6/ تثمين الرأسمال الثقافي للأشخاص المسنين، وحلق فضاءات ثقافية جديدة لاحتوائهم.
- 7/ أن تحمل المؤسسات التي تعنى برعاية المسنين الاسماء التي تعبر عن أهدافها الإنسانية، وتغيير بعض الأسماء مثل دور العجزة واستبدالها مثلا بدور رعاية الوالدين.
- 8/ دعم ومواكبة الأشخاص المسنين المقيمين بالخارج من خلال ضرورة ربط الاتصال بحكومات الاستقبال من أجل مراجعة الاتفاقيات النائية المتعلقة بحقوق المهاجرين المقيمين بالخارج، وحثّ القطاعات الوزارية المتعلقة بالجزائريين المقيمين في الخارج على وضع سياسة خاصة بالأشخاص المسنين المهاجرين.
- 9/ جعل مناسبة اليوم العالمي، واليوم الوطني للمسنين لحظة قوية -وليس الامر مؤقت- للوقوف على وضعيتهم، وتقديم جميع المؤسسات المعنية حصيلة عملها وآفاقه بالنسبة للأشخاص المسنين في بلادنا.
 - 10/ تشجيع المسنين المتطوعين على استغلال مهاراتهم في العمل مع سائر الأجيال في إطار المجتمع المحلي.

قائمة المراجع:

(1) القرآن الكريم

- (2) المسن في الأسرة الجزائرية، حاجات متحددة ومشكلات متعددة، ، جمال تالي ، مجلة التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- (3) **الأشخاص المسنون في المغرب** ، تقرير الجحلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: متاح على الرابط المباشر [www.cese.ma]، مطبعة سيباما، 2015.
- (4) تطوير خدمات الرعاية الصحية للمسنين في المملكة العربية السعودية ،راشد بن سعد الباز ، دراسة من منظور اجتماعي، الطبعة الأولى ، 2004.

- (5) رعاية المسنين في الشريعة الإسلامية والتشريعات الدولية ،سري زيد الكيلاني، محمد سري الكيلاني :: ، متاح [على الخط ،http://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/1018 . المباشر]. على الرابط التالي: 2018 تاريخ الولوج يوم 28 مارس 2018 ،في الساعة: 3.00
- (6) رعاية المسن بين العلوم الوضعية والتصور الإسلامي ،مصطفى محمد أحمد الفقي، ، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الازهر القاهرة، ط1، 2008..
- (7) لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، دار المعارف، القاهرة.
- (8) مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرفاهية، بول سبيكر، ترجمة: حازم مطر، مطبوعات المركز الوطني الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2017...
- (9) معجم مقاييس اللغة، أب الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، .409. معجم مقاييس اللغة،
- (10) مكانة المسن في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، حامعة سطيف 2، سنة 2017 ،
- (11)Mostapha boutefnouchet :le société algérienne en transition، ;Alger :OPU ;2004 (11) مارس مارس ألوطني والأسرة وقضايا المرأة الجزائرية، http://www.msnfcf.gov.dz وفي الساعة 20.00، وفي الساعة 20.00،